مجلس الأمن

GENERALS/23332
30 December 1991

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة
الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى رسالة ممثل الكويت المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23303) أود أن أبين بأن رسالة المندوب الكويتي هذه جاءت مليئة بالمغالطات والمناقضات وشوهت الحقائق التي أوردتها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأسبوعي (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) بشأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت . وكما يأتي :

- ١ - إن تاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر لم يكن يوم سبت .
- ٢ - إن الحادثة المذكورة في رسالة الممثل الكويتي ، قد أوضحها تقرير الأمين العام بشأن اليونيكوم المشار إليه أعلاه بشكل لا لبس فيه ، حيث جاء فيه أنه في يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ قامت دورية كويتية مؤلفة من (١٢) فردا تقريبا يستقلون أربع عجلات وبحوزتهم أسلحة من نوع (M-16 ، G3) بالتجاوز واحتجاز (١٢) شرطيا عراقيا ، بعضهم ضباط برتبة نقيب مع عجلتهم عندما كانوا يوزعون الرواتب الشهرية والمؤونة والتجهيزات على منتسبي مخفري طلحة والردكة العراقيين ، كما صادرت الدورية الكويتية مسمات الشرطة العراقية وذخيرتها والتجهيزات الأخرى بإضافة إلى (٣١ ٢٠) دينار عراقي .

إن الجانب الكويتي ، وكعادته المألوفة ، ارتكب أكثر من انتهاك في آن واحد في يوم الحادثة المذكورة من خلال تملل الدورية الكويتية إلى داخل الأراضي العراقية ومن ثم احتجازها لأفراد الشرطة العراقية وتجهيزاتهم ، بالإضافة إلى حملها لأسلحة غير مرخصة في المنطقة منزوعة السلاح مما يدل على استهتار الجانب الكويتي بقرارات مجلس الأمن التي ما انفك عن إبداء حرصه المزعوم على حسن تطبيقها ، ويعد انتهاكا فاضحا

لتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الفقرة (٥) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر في الوثيقة (S/22454) .

إننا في الوقت الذي نوضح حقيقة حادثة يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ نطلب من سعادتكم التدخل لدى الجانب الكويتي واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإعادة العجلة العراقية ومسندات الشرطة ورواتبهم المذكورة التي لم تعد إلى العراق لحد الآن .

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرماله كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) صباح طلعت قدرت

نائب الممثل الدائم

القائم بالاعمال المؤقت